مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية المجلد 9 العدد 2 جويلية 2018 م ذو القعدة 1439هـ
ص ص: 33- 62

❁منهج الإمام الشافعي في توثيق الرواة – القسم الثاني[**]

Imam Shafi's method in documenting narrators- Part Two

✍ أ.د. نافذ حماد[*]

الجامعة الإسلامية، – غزة، فلسطين، profnhammad@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/07/15

ملخص:

يدرس البحث مصطلحات الإمام الشافعي في تعديل الرواة خاصة، ومعرفة مراده منها، وذلك بعرضها مصنّفة بحسب درجة التوثيق، ومقارنة قوله بأقوال غيره من النقاد إن تطلب الأمر ذلك، للوقوف على مدى موافقتهم له أو مخالفتهم، ومن ثَمَّ التوصل إلى درجته من حيث التشدد والتساهل.

جاءت هذه الدراسة بعد ترجمة مختصرة للشافعي، وبيان منزلته في علم الجرح والتعديل، وانتهى البحث بتقسيم مصطلحات الشافعي في توثيق الرواة إلى مراتب، وفق مراتب الجرح والتعديل، ثم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الإمام الشافعي؛ توثيق الرواة؛ الجرح والتعديل.

[**] نشر القسم الأول في العدد الثالث من المجلة بتاريخ رمضان 1432هـ – أغسطس 2011م

[*] المؤلف المرسل

Abstract:

The research examines Imam Shafi’s terminologies of describing Hadith narraters, and shows his purpose behind using each of these terms. The method applied is displaying the terms according to their credence degree, and comparing his opinion to other critics’ opinions if needed, so that the extent of their agreement is understood and thus the degree of Shafi’s strictness is learned.

This study followed a brief biography of Imam Shafi that shows his rank in the sience of "Jarh wa Tadil" which explores Hadith narrators evaluation terminology. The research ends with dividing Imam Shafi’s terminologies of evaluating the narrators' levels according to the "Jarh wa Tadil" science. Finally, the most important outcomes and recommendations have been mentioned.

Keywords: Imam Shafi**;** documenting narrators; "Jarh wa Tadil.

المطلب الرابع: توثيق الراوي بصفة مفردة ثقة أو حافظ:

ثُمَّ وَجَدتُ الشَّافعي يُطْلِق القَولَ بِتَوثيقِ رواةٍ مُختَلفِي المراتِب، فمنهُم صَحَابِي، وآخَرونَ هُم في مَرتَبَةٍ منْ تَقَدَّمَ من الأئِمَّةِ، وآخرونَ هُم عِندَ أكْثَر النُّقَّادِ لا يَصِلُونَ بِهِم إلى مُطْلَقِ التَّوثيق.

أولاً: فَمِنَ الرواة الذين وثَّقَهم الشافعي:

(1) أبدأ بالصَّحابِي خُزَيمة بنِ ثابت: قالَ الشافعي: وخزيمةُ ممن لا يَشُكُّ عالمٌ في ثقتِهِ[1].

وخُزيمةُ بنُ ثابتٍ صحابيٌّ جَليلٌ، أعلى من التِّقةِ، فلعلَّ الشافعيُّ يَقْصِدُ في عَدالتِهِ، أو في حفظِهِ.

(2) ونافعٌ، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر قال الشافعي: ثقة[2].

ونافعٌ المتوفى 117هـ أشهرُ تلاميذِ ابنِ عمر، والمقَدَّمُ فيهِم، وأحدُ رجالِ سلسلةِ الذهبِ، يَكفي فيه ما قالهُ ابنُ حجر: ثقةٌ ثبتٌ، فقيهٌ، مشهورٌ، روايتُهُ في الكتبِ السِّتَّةِ[3].

(3) وسعيد بن جبير

فروى الشافعي في القديمِ، عن سفيان، عن عمرو بنِ دينارٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن عليِّ بنِ أبي طالب .... ثم قال: **وسعيدٌ ثقة**[4]. وابنُ جُبَير الذي قُتِلَ بين يَدَي الحجَّاج سنة 95هـ، قال فيه ابنُ حجر: ثقة ثبت، فقيه، روايتُهُ في الكتبِ الستة[5].

(4) وعبد الله بن علي بن السائب بن عبيد القرشي المطَّلبي

قال الشافعي: **عبد الله بن علي ثقة**[6].

وابنُ السائبِ هذا، من الطبقةِ الثالثةِ عندَ ابنِ حجرٍ، روى عنْ جمعٍ، وروى عنهُ جمع[7]، ولم يُوَثِّقه أحدٌ، سوى ابن حبان الذي ذكرَهُ في الثِّقات[8]، وقالَ الذَّهبي: لم يُضَعَّف[9]، وقال ابنُ حجر: مَسْتور[10].

فابنُ السَّائبِ مَسكوتٌ عنهُ عندَ النُّقَّاد، وفي حكمِ مجهولِ الحالِ عندَ ابنِ حجر، ولم يُوَثِّقهُ بعدَ الشافعي سوى ابن حبان المعروفُ بتساهلِهِ.

(5) وداود بن شَابور المَكِّي، أبو سليمان

من شيوخِ شيوخ الشافعي، ومن الطبقة السادسة عند ابن حجر، روى عن سفيانَ بنِ عيينةَ عنهُ، وقال: **ثقة**[11]. وقال أيضًا: **هو من الثقات**[12].

وداودُ، وثَّقه ابنُ معين[13]، وأبو زرعةَ[14]، وإبراهيم الحربي[15]، وأبو داود، والنَّسائي[16]، وابن خلفون[17]، والذهبي[18]، وابنُ حجر[19]، وأوردهُ ابنُ حِبَّان في الثِّقات[20]، وقالَ في مشاهيرِ علماءِ الأمْصَار: وهو داودُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ شابور نُسِبَ إلى جَدِّهِ، كانَ من المتْقِنينَ، وأهلِ الفضلِ في الدِّين[21].

وحُكْمُ الشافعي هنا يَتَّسِقُ مع حُكْمِ النُّقَّاد مِنْ بَعْدِهِ.

(6) ومحمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عُبَيدٍ الفُرَشِي، التَّيْمِي، الكُوفِي مولى آل طلحة.

وهو كَسَابِقِه من شيوخِ شيوخ الشافعي، ومن الطبقة السادسة عند ابن حجر، روى عن ابنِ عُيَينةَ عنهُ، وقالَ: كانَ **ثقة**[22].

وقد وثَّقهُ ابنُ معين في موضعٍ[23]، وعليُّ بنُ المديني[24]، ويعقوبُ بنُ سفيان[25]، والترمذي[26]، وأبو علي الطوسي[27]. زاد ابنُ المديني: أُنْكِرَت عليهِ أحاديث!!، وذكرهُ ابنُ حبَّان في الثقات[28].

وقال ابنُ معين في مواضعَ[29]، والنَّسائي[30]: لا بأسَ بهِ.

وقال أبو حاتمٍ، وأبو زرعةَ[31]، وأبو داود[32]: صالح الحديث.

ووثَّقه ابنُ القيم[33]، وابنُ حجر[34]. روى لهُ مسلمٌ والأربعة.

قلتُ: هو ثقةٌ كما قالَ الشافعيُّ والأئمةُ من بعدهِ، وأحاديثُهُ صحيحةٌ.

ولا اعتداد بما أشارَ إليه ابنُ المديني من الإنكارِ لأحاديثَ رواهَا ابنُ عبد الرحمن هذا، ولا أثرَ لكلامهِ، والله أعلم.

(7) وجعفرُ بنُ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ الحُسين بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ الهاشمي، أبو عبد الله، الإمامُ الصادقُ المدني، أحدُ الأعلام. قالَ الشافعي: **ثقة**[35]. وجعفرُ المتوفى 148هـ، وثَّقه ابنُ معين[36]، زادَ في روايةٍ: مأمون[37]، وأبو حاتمٍ، وزاد: لا يُسْأَل عن مثلهِ[38]، والنَّسائي[39]، وسُئِلَ أبو زرعة عنهُ عنْ أبيهِ، وسهيلِ بنِ أبي صالحٍ عن أبيهِ، والعلاءِ عن أبيهِ أيُّما أصح؟ قال: لا يُقْرَن جعفر إلى هؤلاء. يريدُ جعفر أرفع من هؤلاء في كلِّ معنى[40].

وقال ابنُ عَدِّي: هو منْ ثِقات النَّاس كما قالَ يحيى بن معين[41]. وقال السَّاجي: كانَ صَدوقًا مَأمونًا[42].

وقد سُئِلَ يَحيى بنُ سعيدٍ القَطَّان عن جعفرِ بنِ محمدٍ، فقال: في نفسي منهُ شيء، قلتُ: فمُجَالد؟ قالَ: مجالدٌ أحبُّ إليَّ منهُ.

فعَقَّبَ عليهَا الذَّهبيُّ بقولهِ: هَذِهِ مِنْ زَلَقَاتِ يَحْيَى القَطَّانِ، بل أجمَعَ أئِمَّةُ هَذَا الشَّأْنِ عَلَى أنَّ جَعْفرًا أوثَقُ مِنْ مُجَالِدٍ، ولَمْ يَلْتَفِتُوا إلى قَوْلِ يَحْيَى[43].

وفي مَوْضِعٍ آخرَ وذُكِرَ جَعْفر بن محمد، فقالَ يحيى القطان: ما كانَ كَذُوبًا[44].

وذكرَهُ العِجْلي في الثِّقات[45]، وابنِ حِبَّان، وقالَ: وكانَ من ساداتِ أهلِ البيتِ فقهًا وعلمًا وفضلاً ... وقد اعتبرتُ حديثَهُ من الثقاتِ عنهُ مثل ابن جريج والثوري ومالك وشعبة وابن عيينة ووهب بن خالد ودونهم فرأيتُ أحاديثَ مستقيمة ليسَ فيها شيءٌ يخالفُ حديثَ الأثباتِ، ورأيتُ في روايةِ ولده عنه أشياءَ ليسَ منْ حديثِهِ ولا من حديثِ أبيهِ ولا من حديثِ جَدِّه، ومن المحالِ أنْ يلزق بهِ ما جَنَت يدا غيره[46].

وقال ابنُ تيمية: فإنَّ جعفرَ بنَ محمد منْ أئمةِ الدِّين باتفاقِ أهلِ السُّنَّة[47].

وقالَ الذهبي: ثقةٌ صدوق[48].

ونُقِلَ عن ابنِ سعدٍ، قوله: كانَ كثيرَ الحديث، ولا يُحتجُّ بهِ، ويُستضعفُ. سُئِلَ مَرَّة سمعتُ هذهِ الأحاديث من أبيك؟ فقالَ: نعم. وسُئِل مَرَّة، فقالَ: إنَّما وَجَدتها في كتبِهِ[49].

ولمْ يَرْضَ ابنُ حجرٍ حُجَّة ابن سعدٍ في تضعيفِ جَعْفَر الصَّادق، بلْ جعلَ ذلكَ دليلُ تَثَبُّت منهُ، فقالَ: يُحْتمل أنْ يكونَ السؤالان وقَعَا عن أحاديثَ مُخْتَلِفَةٍ، فَذَكَرَ فِيما سَمِعَهُ أنَّهُ سَمِعَهُ، وفيما لمْ يَسْمَعْهُ أنَّهُ وجَدَهُ، وهذا يَدُلُّ على تَثَبُّتِهِ[50].

وقالَ ابنُ حجر أيضًا: صدوقٌ، فقيهٌ، إمامٌ، روى لهُ البخاري في الأدبِ وغيرهُ، والباقونَ[51].

وأما ما ألصقَهُ بهِ الرافضةُ والإسماعيليةُ الباطنيةُ وغيرهُا من قرامطةٍ ونُصيريةٍ ودروز من رواياتٍ باطلةٍ موضوعةٍ، وافتروا عليهِ الكَذِبَ، فنتجَ عنهُ رواياتٌ متضاربةٌ متناقضةٌ، ممتنعةٌ عقلاً أنْ تصدر عن مثلِهِ، وهو منها برئ، فلا يُشْتَغل بها.

ويكفي في ذلك ما قاله الكشي، وهو من كبار مصنفي الشيعة: كان جعفر بن محمد رجلاً صالحًا مسلمًا ورعًا، فاكتنفه قومٌ جُهَّالٌ يَدْخُلونَ عليه ويَخْرُجونَ منْ عِنْدِهِ، ويقولونَ: حدثنا جعفر بن محمد، ويُحَدِّثونَ بأحاديثَ كُلُّها مُنْكراتٌ موضوعةٌ عليهِ، يَسْتأكلونَ النَّاس بذلك، ويأخذونَ منهُمْ الدَّرَاهم[52].

(8) وزياد مولى بني مخزوم:

قال الشافعي: أخبرني الثِّقةُ، عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن زِيادٍ مولى لبني مَخْزُوم، **وكانَ ثقةً**: أنَّ قومًا حُرُمًا أصابوا صيدًا ... الحديث[53].

وترجمَ بعضُ المصَنِّفين في الرِّجالِ لاثنينِ باسمِ زياد مولى لبني مخزوم.

فقالَ الذهبي في الميزانِ: زياد مولى بني مخزوم عن عثمان وعنهُ إسماعيل بن أبي خالد، قالَ ابنُ معين: لا شيء[54].

وكانَ ابنُ معين، قال: زياد مولى بني مخزوم لا شيء[55].

وذكرهُ ابنُ حِبَّان في الثقاتِ، فقال: زياد مولى بني مخزوم كوفي يروي عن أبي هريرةَ روى عنهُ إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ[56].

وحينَ تَرْجَمَ لهُ ابنُ حجرٍ في اللسانِ، نَقَلَ ما ذكرهُ الذَّهبي في الميزانِ، ثُمَّ قال: وقالَ البُخَاري يُعَدُّ في الكوفيينَ وذكرَ في شيوخِهِ أبا هُريرةَ وكذا ذكرهُ ابنُ حبان في الثقاتِ، وهُوَ غيرُ زياد مولى عبد الله بن عباس المخْزُومي ذاكَ مدني ثقة، وهو منْ رجالِ مُسْلِم[57].

ولكنَّ ابنَ حَجر جَعَلَهُما واحِدًا في تَعجيلِ المنْفَعةِ، حيثُ قال: زياد مولى بني مخزوم أنَّ قومًا أصابوا ظبيًا، فقال لهم ابنُ عمر: عليكُم جزاؤهُ، روى عنهُ حَمَّادُ بنُ سلمةَ، **وثَّقهُ الشافعيُّ**.

قلتُ – يعني ابنُ حجر: أظنُّهُ زِياد بن أبي زياد، واسمُ أبيهِ مَيْسَرَة مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخْزُومي، وهُو ثقةٌ، لهُ ترجمةٌ في التهذيب.

وسَلَف الحُسيني[58] في إفْرادهِ صاحب الميزان، فإنَّه أفردهُ بترجمة[59].

وزيادٌ المتَرْجم لهُ في التهذيبينِ، وهُوَ المرادُ، فوثَّقهُ النَّسائي[60]، وذكرهُ ابنُ حبان في الثقاتِ، وقالَ: كانَ عابدًا زاهدًا[61]. وقالَ ابنُ عبدِ البَرِّ: كانَ أحد الفضلاءِ العُبَّاد الثقات، يقال: إنَّه لمْ يكنْ في عصرهِ بالمدينةِ مولى أفضل منه[62].

وقالَ ابنُ حجرٍ في التقريبِ: ثقةٌ عابدٌ، من الخامسة، روى له مسلمٌ والترمذي وابن ماجه[63]. وهو ثقةٌ كما قال الشافعي وابن حجر.

(9) وعبدُ الوهاب بن عبد المجيد الثقفي

فقالَ الشافعي: روى الثقفيُّ، **وهو ثقةٌ**، عن جعفرِ بنِ محمدٍ عن أبيهِ رحمهما الله تعالى عن جابرٍ ﷺ: أن النَّبِيَّ ﷺ قَضَى باليمينِ مع الشَّاهدِ. ثُمَّ أَكَّدَ على توثيقهِ لهُ، ففي آخرِ كلامهِ في الموضعِ نفسِهِ، قالَ: والثقفيُّ ثقةٌ[64].

وعبدُ الوَهَّاب المتَوفَّى 194هـ، أطلقَ القولَ بتوثيقِهِ ابنُ معين[65]، وقالَ: اختلطَ بأخرةٍ[66]، وقالَ: الثقفيُّ أحبُّ إليَّ من عبدِ الأعلى السَّامي[67].

وكذا قالَ الإمامُ أحمد: عبدُ الوهَّاب الثقفيُّ أثبت منْ عبدِ الأعْلَى السَّامي، الثقفيُّ أعرفُ وأوثقُ عندَ أصحابِهِ من عبدِ الأعلى[68]. وقالَ أيضًا: الثقفيُّ أحبُّ إليَّ منْ عبدِ الوهاب الخَفَّاف[69].

قالَ عليُّ بنُ المدِيني: ليسَ في الدُّنيا كتابٌ عن يَحيى (يعني ابن سعيدٍ الأنْصَاري) أصح منْ كتابِ عبدِ الوهَّاب، وكُلُّ كتابٍ عنْ يحيى هو عليهِ كَلٌّ، يعني كتاب عبد الوهاب[70].

ووثَّقهُ العِجْلي[71]، وقالَ ابنُ سعدٍ: ثقةٌ، وفيهِ ضَعْفٌ[72]. فقالَ ابنُ حجرٍ: عَنى بذلكَ ما نُقِمَ عليهِ من الاختلاط[73].

وذكرهُ ابنُ حبان في الثقاتِ[74]، وقالَ في مشاهيرِ علماءِ الأمْصَارِ: من أهلِ الإتقانِ في الأخبارِ، والضبطِ للآثار[75].

ووثَّقهُ الذَّهبي[76]، وقالَ: الحافظُ، أحدُ الأشْرَاف[77]. وقال العِرَاقي: أحدُ الثقاتِ الأثبات[78].

وقالَ ابنُ حجرٍ: ثقةٌ، تَغَيَّرَ قبلَ موتِهِ بِثَلاثِ سنين، روايته في الكتب الستة[79].

قلتُ: هو ثقةٌ كما قال الشافعي، ومنْ وافقَهُ ممنْ جاءَ بعدَهُ.

وإنَّما كلامُ منْ تَكَلَّمَ فيهِ إنَّما هو مِنْ جهةِ تَغَيرِهِ أو اختلاطِهِ قبلَ مَوْتِهِ بثلاثِ سنين.

وهذا التَّغَيُّر لم يؤثرْ في روايتِهِ، واللهُ أعلم؛ لقولِ أبي داود السِّجستاني: عبدُ الوهَّاب اختلطَ حتى حُجِبَ النَّاسُ عنه[80]. أيْ أنَّ أهلَهُ حَجَبوهُ، فلمْ يَرْوِ حال اختلاطِهِ.

ولذا اعتمَدَ الذهبي على كلامِ أبي داود السَّابقِ، فقالَ: لكنَّهُ ما ضَرَّ تَغَيُّرُهُ حديثَهُ؛ فإنَّه ما حدَّثَ بحديثٍ في زمنِ التَّغَيُّرِ[81]. وجعلَهُ العَلائي من القسمِ الأوَّل، ممنْ لم يوجب ذلكَ لهُ ضَعْفًا؛ لأنَّهُ لم يروِ شيئًا حالَ اختلاطِهِ[82].

وهذا هو الأرجحُ في مسألةِ اختلاطِهِ، والله أعلم، وإنْ عكَّر عليهِ قولُ عَمْرو بنِ عليٍّ الفَلَّاس: اختلطَ حتى كانَ لا يعقِل، وسمعتُهُ وهو مختلطٌ يقول: حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ الرَّحمن بنِ ثَوْبان باختلاطٍ شَدِيد[83]

(10) ومحمد بن علي بن شَافِع بن السَّائب القرشي المُطَّلِبي المكي.

ابنُ عمِّ جَدِّ الإمامِ الشافعي، وشيخُهُ، روى له أبو داود والنسائي.

قال الشافعي: **عَمِّي ثقة**[84].

وقال: قَالَ **مُحَمَّدُ** بْنُ عَلِيٍّ، **وَكَانَ ثِقَةً**[85].

وقال الذَّهبي في الكَاشف[86]، وابنُ حجر في التقريب: **وثَّقَهُ الشافعي**[87]. فهما يَعْتَمِدان توثيقَ الشافعي، ويَتَّبِعَانه.

(11) وابنُ أبي يحيى، وهو **إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي يحيى**، واسمه سَمْعان، الأسْلَمي مولاهم، أبو إسحاق المدني، من شيوخ الشافعي. وقد تَكَرَّر توثيقُ الشافعي لهُ.

فقال ابنُ عَدِي: **وثَّقَهُ الشَّافعيُّ**، وابنُ الأصبهاني، وغيرهما.

وروى ابن عدي عن شيخِهِ يحيى بنُ زكريَّا بن حَيُّوْيَه، قال: سمعتُ الربيع، يقول: سمعتُ الشافعي، يقول: كانَ إبراهيمُ بنُ أبي يحيى قَدَرِيًّا[88]، قلتُ للربيع: فما حملَ الشَّافعي على أنْ رَوَى عنهُ؟ قال: كانَ يقول: لأنْ يَخِرَّ إبراهيمُ من بُعْد أحبُّ إليهِ من أنْ يكذِب، **وكانَ ثقةً في الحديث**[89].

وقال الشافعي في اختلافِ الحديثِ: وابنُ أبي يحيى أحفظ منْ عبدِ العزيز[90]. (يعني الدَّرَاوَرْدي). يعني في حديث جابر المرفوع: لحم الصيد لكم في الإحرام حلال ما لم تصيدوه أو يُصاد لكم.

وقال في الأمِّ: أَخْبَرَنَا **الثِّقَةُ ابنُ أَبِي يَحْيَى** أَوْ سُفْيَانُ أو هُمَا، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبِيهِ، أنَّ عُمَرَ كَانَ يُحَرِّكُ فِي بَطْنِ مُحَسِّرٍ، وَيَقُولُ: إلَيْك تَعْدُو قَلِقًا وَضِينُهَا مُخَالِفًا دَيْنَ النَّصَارَى دِينُهَا[91].

ونقلَ البيهقيُّ في معرفةِ السُّنَنِ والآثار عن الشافعي، قوله: أخبرني مَنْ لا أتَّهِمُ ابنُ أبي يحيى، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه، أنَّ رسولَ الله ﷺأعطى المؤلفة قلوبهم يومَ حُنَين من الخُمْس[92].

وروى ابنُ عَدِي عنْ شيخِهِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ الحسين، قال: حدَّثنا الرَّبيع، قال الشافعي: أخبرني منْ لا أتَّهِم عن سُهَيل وغيره، يعني إبراهيم بن أبي يحيى[93].

ولستُ هُنَا بصددِ الدراسةِ الموَسَّعةِ لمصطلحِ حدثني الثِّقةُ، أو حدثني منْ لا أتهمُ عندَ الشافعي، من حيثُ الشخص المراد بهِ، وأيضًا فيما يتعلق بالتسويةِ بين اللفظينِ عند بعضِ العلماء، أو التفريق عندَ بعضهم، وكذا في قَبَول ذلك من الشافعي، أو جعله في دائرة المجاهيلِ والمبهمينَ[94].

ويكفي هُنا ما أوردتُهُ من تنصيصِ الشافعي على أنَّهُ ابنُ أبي يحيى في موضعٍ قالَ فيه حدثني الثقةُ، وآخر قالَ فيهِ حدثني مَنْ لا أتهمُ، مما يَدُلُّ على توثيقِهِ عندَهُ، وإنْ تعرَّضَ إلى بِدْعَتِهِ.

ووجدتُ موقفًا آخرَ للشافعي تَكَلَّمَ فيهِ على ابنِ أبي يحيى، فعن ابنِ عبدِ الحكم: سمعتُ الشافعي، يقول: كانَ ابنُ أبي يحيى أحمق، أو قالَ أبله. كان لا يمكنُهُ جِمَاع النِّساء، فأخبرني منْ رآهُ، معهُ فأس، وقال: بلغَنِي أنَّهُ مَنْ بَالَ في ثُقْبِ فَأسٍ أمكنَهُ الجماع، فدَخَل خربةً فبالَ في الفأس[95].

وأمَّا ابن الأصبهاني الذي وافقَ الشافعيَّ على توثيقِ إبراهيم، فهو محمَّد بن سعيد، المشهور بحمدان.

قال ابنُ عَدي: سألت أحمد بن سعيد (يعني ابن عُقْدة)، فقلت: تعلمُ أحدًا أحسنَ القولَ في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقالَ لي: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي، قال: سألت حمدان بن الأصبهاني، يعني محمدًا، فقلتُ: أتدين بحديثِ إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم.

قال ابنُ عدي: ثُمَّ قالَ لي أحمد بن محمد بن سعيد (يعني ابن عقدة): نظرتُ في حديثِ إبراهيم بن أبي يحيى كثيرًا، وليس هو بمنكرِ الحديث.

قال ابن عدي: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرتُ أنا أيضًا في حديثِهِ الكثير، فلم أجد فيه منكرًا إلا عن شيوخٍ يحتملون.

إلى أنْ قال: وهذا الذي قاله ابن سعيد كما قال، وقد نظرتُ أنا في أحاديثِهِ، وتبحَّرْتُها، وفتَّشْت الكلَّ منها، فليسَ فيها حديثٌ منكر، وإنَّما يروي المنكر إذا كان العهدة من قِبَل الراوي عنهُ، أو من قِبَل من يروي إبراهيمُ عنه، وكأنَّه أتى من قِبَل شيخه لا من قِبَلِه، وهو في جملةِ من يُكْتب حديثُهُ.

وإبراهيمُ هذا تكلَّمَ فيهِ أكثرُ النقادِ، فضعَّفوهُ، وأوصلَهُ بعضُهُم إلى الكذبِ، وتركَ بعضٌ آخرَ الروايةَ عنه.

ويبدو أنَّ أكثرَ النَّقْدِ الموجَّه إليه إنَّما هو بسببِ عقيدتِهِ، حيث نصَّ عددٌ منهم أنَّه كان معتزليًّا قدَريًّا جهميًّا رافضيًّا[96].

وممن تكلم فيه: يحيى بن سعيد القطان، وابن المبارك، وابن عيينة، ومالك، وابن سعد، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة الرازي، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، والنسائي، والجُوزجاني، والدارقطني، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وأبو نُعَيم الأصبهاني، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[97]

وكذا ابن عدي الذي مالَ إلى تقويتِهِ حين ترجمَ له كما مرَّ آنفًا، وجدناه يضعِّفه في ترجمةِ محمد بن عبد الرحمن، أبي جابر البيّاضي[98]. بل قال بِشر بن المفَضَّلِ: سألتُ فقهاءَ أهلِ المدينة عنه، فكلُّهم يقولونَ: كذَّاب، أو نحو هذا[99].

قال العلائيُّ: والأكثرونَ ضعَّفوه، وتبيَّنَ لهم منْ حالِهِ ما لم يطَّلِع عليهِ الإمامُ الشافعي رحمه الله[100].

فالشافعي خالفَ أكثرَ أئمةِ النقدِ، وإنْ وافقَهُ على تقويةِ ابن أبي يحيى كلٌّ من ابنِ الأصبهاني، وابنِ عُقْدة، وابنِ عدي. وأضاف ابن الوزير رابعًا وهو ابن جريج في كتابه العواصم والقواصم[101].

وإنَّما يروي عنهُ؛ لأنَّه يبعده عن الكذبِ[102]، وإنْ كانَ صاحب بدعةٍ، فقد تقدَّم أنَّ الشافعي يروي عن المبتدعةِ إلا الخَطَّابية. وقد اعتذر الساجي عن الشافعي بأنه لم يخرج عنه إلا في الفضائل التي يتسامحون فيها[103].

وأجابَ ابنُ حبان في المجروحينَ على حملِ الشافعي الرواية عنه، فقال: وأما الشافعي فإنه كان يجالسهُ في حداثتِهِ، ويحفظ عنه حفظَ الصبي، والحفظُ في الصِّغر كالنقشِ في الحجرِ، فلما دخلَ مصر في آخرِ عمره، فأخذ يصنِّف الكتبَ المبسوطة، احتاج إلى الأخبار ولم تكن معه كتبه، فأكثر ما أودعَ الكتبَ من حفظه، فمن أجلهِ ما روى عنه، وربما كنى عنه ولا يسميه في كتبه[104].

(12) وعمرو بن الهيثم بن قَطَن بن كَعْب الزُّبَيديُّ القُطَعِيُّ، أَبو قَطَن البَصْرِيُّ.

أحدُ شيوخ الإمام الشافعي، وروى عنه ابنُ سعد وابنُ حنبل وابنُ معين، وروى له مسلم والأربعة، مات سنة 198هـ.

روى الخطيب بسندهِ عن الربيعِ بن سليمان، قال: قال الشافعي: **عمرو بن الهيثم ثقة**[105]. وفي مسند الشافعي، قال: عن **عمرو بن الهيثم الثقة**[106].

وقال الذهبي: وثقه الشافعي وأحمد وابن المديني[107].

وابن الهيثم، وثَّقه ابن المديني[108]، وصالح جزرة[109]، وابن معين[110]، وفي موضعٍ: لم يكن به بأس، ولكنَّه كانَ يتكلم في القَدَر، وكان صدوقًا[111]، وقال أحمد: كان ثبتًا[112]، وقال: ما به بأس[113]، وذكره مسلمُ بن الحجاج في الطبقة الثالثة من ثقاتِ أصحاب شعبة[114]، وذكره ابن حبان في الثقات[115].

وقال أبو حاتم: صدوقٌ، صالح[116]. وذكره أبو زرعة بجميل[117].

وخلاصة القول فيه عند ابن حجر: ثقة[118]، وعند الذهبي: صدوق[119].

قلت: ولا مانعَ أن نجمعَ بينهما، ونقول: صدوق ثقة، والأمرُ سهل، والله أعلم.

(13) وسفيان الثوري

قال الشافعي: حَدَّثَنِي عَدَدٌ كُلُّهُمْ ثِقَةٌ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ كُلُّهُمْ ثِقَةٌ، لاَ أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّ فِيهِمْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ[120].

وسفيانُ الثوري المتوفى 161هـ، هو الثقةُ الحافظُ الفقيه العابد الإمام الحجة كما قال ابن حجر[121]، بل أمير المؤمنين في الحديث[122].

(14) وإسماعيل بن إبراهيم بن عُلَيَّةَ

قال الشافعي في الأم: أخبَرَنا **الثِّقَةُ أَحْسِبُهُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ** "شَكَّ الشَّافِعِيُّ"،

عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ غَيْلاَنَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ[123].

وفي مسندِ الشافعي بمثله، دون لفظ "شكَّ الشافعي"[124].

وفي معرفةِ السُّننِ والآثار، روى البيهقيُّ بسندهِ عن الربيعِ بنِ سليمان، قالَ: أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا **الثقةُ أحسبه إسماعيل بن إبراهيم** بن عُلَيَّة به – بمثله[125].

وفي السُّنن الكبرى، روى البيهقي بسنده عن الربيع، قال أخبرنا الشافعي، أخبرنا الثقة. قال الربيع: أحسبه إسماعيل بن إبراهيم بهِ – الحديث[126]. وإسماعيلُ بنُ إبراهيم، هو ابنُ عُلَيَّةَ الإمامُ الثقةُ الحافظُ المشهور.

وقد جاء التصريحُ بتوثيقهِ من الشافعي دونَ شكٍّ في الروايةِ السابقة[127]، وروايات أخرى عنه[128].

وقد يقولُ الشافعي في موضع أخبرنا الثقةُ دونَ أنْ يُسَمِّيه، فيُنَبِّهُ غيرهُ بأنَّ المرادَ هو ابنُ عُلَيَّةَ.

ففي الأمِّ، قال الشافعي: أخبَرَنَا الثِّقَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ فَيَنَامُونَ، أَحْسَبُهُ قَالَ قُعُودًا حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ، وَلاَ يَتَوَضَّئُونَ[129].

وروى البيهقي عن شيخه الحاكم، قال: إذا قال الشافعي أخبرنا الثقة، حدثنا حميد الطويل، فإنَّه يكني بالثقة عن إسماعيل بن عُلَيَّة[130]. وهذا الأخيرُ على غالبِ الظنِّ كما نُقِل عن البيهقي تلميذ الحاكم[131].

وابنُ عُلَيَّة المتوفى 193هـ إمامٌ حجةٌ، من المتَّفقِ على توثيقهم، ويكفي هُنا ما قالَهُ فيه شعبة: سيد المحدثين[132]، وما قاله ابنُ حجر: ثقةٌ حافظٌ[133]. وروايتُهُ في الكتب الستة.

(15) ومحمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر الباقر

قال الشافعي: أخبرني عَمِّي محمد بن علي بن شافع، عن **الثقةِ أحسبه محمد بن علي بن حسين** أو غيره، عن مولى لعثمان بن عفان، قال: بينا أنا مع عثمان في مالهِ بالعاليةِ في يومٍ صائف ... الحديث[134].

وأبو جعفرٍ الباقر ثقةٌ بلا مُنَازع، وقال ابنُ حجر: ثقةٌ فاضل[135].

(16) ويحيى بنُ حسَّان البَكْرِي التِّنِّيسي البصري، أبو زكريا.

قال الأصمُّ: سمعتُ الربيع بن سليمان، يقول: كانَ الشافعي ﷺ إذا قال أخبرني من لا أتهمُ يريد به إبراهيم بن أبي يحيى، وإذا قالَ أخبرني الثقةُ يريد به يحيى بن حسان[136].

ونقلَ العلماءُ عن أبي حاتمٍ الرازي، قوله: إذا قالَ الشافعي أخبرني الثقةُ عن الليثِ بن سعد، فهو يحيى بن حسان[137].

قلتُ: تكرَّر قولُ الشافعي: أخبرني الثقةُ، ويسميه: يحيى بن حسان، ويكونُ شيخ يحيى في كثير من المواضعِ هو الليث[138]، وقد يكونُ غيره كحماد بن سَلَمة[139]، ومحمد بن أبان[140]، وعبيد الله بن عمرو[141].

وأحيانًا يقولُ: أخبرني الثقةُ عن الليثِ ولا يُسَمِّيه، فيؤكدُ الربيع أنَّ المرادَ هو ابن حسَّان[142].

وابنُ حسَّان، قال ابنُ يونس: ثقةٌ، حسنُ الحديث، صنَّفَ كتبًا وحَدَّث بها[143].

وقال ابنُ حجر: ثقةٌ، روى له الجماعةُ سوى ابن ماجه[144].

وقال النَّووي: اتفقوا على جَلالَتِهِ وتَوْثيقه[145]. وتُوُفِّيَ بمصرَ في رجبٍ سنةَ ثمانٍ ومائتين، وهو ابنُ أربعٍ وستينَ سنةَ[146].

ثانيًا: ومِنَ الرواة الذين وصفهم الشافعي بالحفظ: ويَلْحَق بِهِمْ من كانَ **يصفهُ بالحفظِ**، أختارُ منهم أربعة، اثنتَين من زوجاتِ رسول الله ﷺ، وتابعيَّين جَليلين.

(1، 2) عائشة وأم سلمة : فعنْ زَوْجَتَي رسولِ الله ﷺ، قالَ الشافعي: **عائشةُ مقدَّمةٌ في الحفظِ، وأمُّ سلمة حافظةٌ**[147]. وهذا منَ المتَّفقِ عليهِ بينَ علماءِ المسلمينَ.

(3) عمرة بنت عبد الرحمن

وأما التَّابعيان، فالأُولى **عَمْرَةُ بنتُ عبد الرحمن**

قال الشافعي: **وعمرةُ أحفظ** عن عائشةَ من ابنِ أبي مُلَيكة[148]. وعمرةُ من المكثرينَ عن عائشةَ، وهي ثقةٌ مطلقًا كما قال ابن حجر، وروايتُها في الكتبِ الستة[149].

(4) منصور بن المعتمر: والثاني **منصورُ بن المُعْتَمِر**، قال الشافعي: **كان حافظًا عندهم**[150]. ومنصورٌ المتوفى 132هـ، لخَّص القولَ فيه ابن حجر، حيث قال: ثقةٌ ثبتٌ، وكانَ لا يُدَلِّس، روايته في الكتب الستة[151].

المطلب الخامس: التوسط في الراوي، وتوثيقه بصيغة قريبة من الضبط:

(1) مصطلح: كان فاضلاً، كنا نعده من الأبدال:

قاله في شيخه **يحيى بنُ سُلَيْمٍ الطائفي**، وقال: وكان إذا ركبَ حمارًا لا يقولُ له اغدُ، إنَّما يقولُ: لا إله إلا الله[152]. فهذهِ عبارةٌ منْ إمامٍ كالشافعي تحملُ معاني الثناء والمديح، وأنَّه عندهُ منْ ثقاتِ شيوخهِ وصالحيهم، ومن أصحاب الحديث[153]. وكذا قال الحسنُ بن محمد الزعفراني: فاضِلٌ كنَّا نَعُدُّه من الأبْدَال[154].

ويحيى، وثقه ابنُ معين[155]، وابنُ سعد[156]، والعجلي[157]، وروى ابن عدي بسندهِ عن أحمد، قال مرّة: ثقةٌ[158]، وذكرهُ ابن حبان في الثقاتِ، وقال: يخطئ[159]، وابنُ شاهين، وقالَ: كان جائزَ الحديث، وكانَ رجلاً صالحاً[160].

ووثَّقهُ الذهبي[161]، والهَيثمي[162]، والبُوصِيري[163]، والزَّيلعي[164].

وقال يعقوبُ بن سفيان: سُنّي رجلٌ صالحٌ، وكتابهُ لا بأسَ بهِ، وإذا حَدَّث من كتابِهِ فحديثُهُ حسنٌ، وإذا حَدَّث حِفْظًا فيُعْرَف ويُنْكَر[165].

وقال ابنُ عَدِي: أحاديثُهُ متقاربةٌ، وهو صدوقٌ لا بأسَ بهِ[166]، وقال ابنُ القطَّان: صدوقٌ[167] وكذا الساجي، وزادَ: يهمُ في الحديثِ، أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر، ولم يحمده أحمد[168]، وابنُ حجرٍ، وزاد: سيءُ الحفظِ[169]

وقال أبو بِشْرٍ الدُّولابي: ليسَ بالقويِّ[170]، وكذا قالَ النَّسائي مرّة[171]، ووثَّقهُ مَرَّةً إلا في عبيدِ الله بنِ عمر[172]، فقالَ: ليسَ بهِ بأسٌ، وهو منكرُ الحديثِ عن عبيدِ الله بنِ عمر[173].

وقالَ أبو حاتمٍ: شيخٌ صالحٌ، محلَّهُ الصِّدق ولم يكنْ بالحافظِ، يُكتَب حديثُهُ، ولا يُحْتَجُّ بهِ[174].

وقالَ الضِّياءُ المقدِسي: قال أبو حاتمٍ: لا يحتجُّ بهِ، ولم يُبَيِّنْ الجَرْح!! وقد وثَّقهُ يحيى بنُ معين، وروى لهُ البخاري ومسلم[175].

قلتُ: هو تَشَدُّدٌ من أبي حاتمٍ غيرُ مطلوب.

وتكلَّمَ فيه الآخرونَ من جهةِ حِفظهِ، لا سِيَّما في روايتهِ عن عبيدِ الله.

فقالَ الإمامُ أحمد: يحيى بنُ سُلَيمٍ مضطربُ الحديثِ، روى عن عبيد الله منَاكِير[176]، وقال: يحيى بنُ سليم كذا وكذا، والله إن حديثَه يعني فيه شيء، وكأنه لم يحمده[177]. وقال: أتيتُهُ فكتبتُ عنهُ شَيئًا، فرأيتُهُ يخلطُ في الأحاديثِ، فتَرَكتُهُ[178].

وقالَ البخاري: رجلٌ صالحٌ صاحبُ عبادةٍ، يَهِم الكثير في حديثِهِ، إلا أحاديث كانَ يُسأل عنهَا، فأمَّا غير ذلك فَيَهِم الكثير، روى عنْ عبيدِ الله بن عمر أحاديث يَهِمُ فيها[179].

وقالَ ابنُ حجرٍ في تهذيبِ التهذيب: قالَ البُخاري في تاريخِهِ في ترجمةِ عبد الرحمن بنِ نافعٍ: ما حَدَّثَ الحُمَيدي عن يحيى بنِ سُلَيمٍ فهوُ صحيحٌ[180].

وأشار البَّزارُ إلى خطأهِ في روايتهِ عن عبيدِ الله بنِ عمر[181]، قال ابنُ حجرٍ: وهو كما قال، وهو ضعيفٌ في عبيدِ الله بن عمر[182].

وقال الخَليلي: أخطأَ في أحاديث. ومثّلَ لذلكَ بثلاثةِ أحاديث جميعها عن عبيدِ الله بن عمر[183].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليسَ بالحافظِ عندَهم[184]، وقالَ الدَّارقُطني: كانَ سيءَ الحفظ[185]، وقال البيهقي: كثيرُ الوهمِ، سيءُ الحفظِ[186]، وقال الشَّوكاني: فيهِ مَقَالٌ[187]، وأورده العقيلي في الضعفاء[188].

فالرجلُ ثقةٌ في غيرِ روايتهِ عن عبيدِ الله بنِ عمرَ كما أسلفتُ، وابنُ حجرٍ، يقول: والتَّحقيقُ أنَّ الكلامَ فيهِ إنَّما وقعَ في روايتهِ عن عبيدِ الله بنِ عمرَ خاصَّة[189].

(2) قولهم: رضي الشافعي روايته

وهو **معن بن عيسى بن يحيى** الأشجعي مولاهم، أبو يحيى المدني القزاز

فقال الخليلي: قديمٌ، متفقٌ عليه **رَضِيَ الشافعيُّ روايتَهُ**[190].

ومَعْنٌ المتوفى 198هـ، قال ابنُ حجرٍ: ثقةٌ ثبتٌ، قال أبو حاتمٍ: هو أثبتُ أصحابِ مالك، وروايتُه في الكتبِ الستة[191].

(3) وأثنى على مَعْمَرِ بنِ رَاشِد، وهو من شيوخِ شيوخِهِ.

قال الخَلِيلي: **أثنى عليهِ الشافعي**[192].

ومَعْمَرُ المتوفى 154هـ، قالَ فيهِ ابنُ حجرٍ: ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ، إلا أنَّ في روايتِهِ عن ثابتٍ والأعمشِ وهشامِ بن عروةَ شيئًا، وكذا فيما حَدَّثَ بِهِ بالبصرةِ[193].

وقالَ الذهبي: إمامٌ حافظٌ، منْ أوعيةِ العلمِ مع الصِّدقِ والتَحرِّي، والوَرَعِ والجَلالةِ، وحُسنِ التصنيف[194].

وقال: أحدُ الأعلامِ الثقات، لهُ أوهامٌ معروفةٌ احتملت في سَعَةِ ما أتْقَن[195].

(4) وأثنى على **عبدِ الله بنِ نافعٍ الصائغ المَخْزُومي**، وهو من أقرانِهِ، وروى عنْهُ.

قالَ الخَليلي: ثقةٌ، **أثنى عليهِ الشافعي**، وروى عنهُ حديثينِ أو ثلاثة[196].

وقال: روى عنهُ الشافعي أحاديث، لكنَّ الحُفَّاظ لم يَرْضُوا حِفْظه[197].

وابنُ نافع المتوفى 206هـ، قال فيهِ ابنُ حجرٍ: ثقةٌ، صحيحُ الكتاب، في حفظِهِ لِين[198].

(5) ومن مصطلحاتِهِ الدالَّة على قُربِ الرَّاوي عندَهُ من الضَّبطِ، قَولهُ: **لا بأس به**.

قالَهُ في **أسامةَ بنِ زيدٍ الليثي مولاهم**، أبو زيدٍ المدني.

وفي **محمَّدِ بن أبي حميد**، وهو حمَّاد بن أبي حميد، ويُقال: حماد لَقَب، أبو إبراهيم الزُّرَقي. فقد سُئِل الشافعي عَنْهُما، فقال: لا بأسَ بِهِما[199].

وأسامةُ بنُ زيدٍ، المتوفى 153هـ، اختَلَفتْ أقوالُ النُّقَّادِ فيه. فكانَ يحيى بن سعيدٍ القطَّان يَسكت عنه[200]، ولا يَرضاه[201]، ويُضعفه[202]، وتَرك حديثَهُ بأخرة[203].

وقالَ أحمدُ بن حنبل: روى أسامةُ بن زيدٍ عن نافع أحاديثَ مناكير، فقالَ لهُ ابنُهُ عبد الله: إنَّ أسامةَ حسنُ الحديث، فقال: إنْ تدبرتَ حديثَهُ فستعرفُ النُّكرةَ فيها[204]. واضطرابَ حديثَهُ[205].

وقالَ مرَّة: ليسَ بشيءٍ[206]. وقالَ عبد الله: سُئِل أبي عنهُ، فقال: هو دونَهُ، وَحرَّك يَدَهُ. أي دونَ حاتمِ بن أبي صَغِيرة، وهو ثقةٌ، الذي سُئِل عنهُ أحمدُ قبلَ السؤالِ عن أسامة[207].

ووثَّقهُ يحيى بن معين[208]. وزاد: صالح[209]، وفي موضعٍ آخر زاد: حُجَّة[210]، وقالَ مَرَّة: ليسَ بِهِ بأس[211]، وقالَ مرَّة: صالحٌ، ليسَ بذاك[212]، والعِجْلي[213]، ويعقوبُ بن سفيان، وزاد: مأمون[214]، وذكرهُ ابنُ حبَّان في الثقات، وقالَ: يُخطئ[215].

وقالَ أبو حاتمٍ الرازي: يكتبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ به[216].

وقالَ ابنُ سعد: وكانَ كثيرَ الحديثِ، يُسْتضعف[217].

قالَ البخاري: هو مِمَّنْ يُحْتَمل[218].

وقالَ النَّسائي: ليسَ بالقوي[219]. وفي الضعفاءِ والمتروكين: ليسَ بثقةٍ[220]، وفي نُسْخةٍ من كتابِ الجرحِ والتعديل: ليسَ بهِ بأس[221].

وقالَ ابنُ البَرْقي: هو ممن يُضَعَّف[222].

وقالَ أبو داود: صالحٌ، إلا أن يحيى أمسكَ عنهُ بأَخرةٍ[223].

وقال ابنُ عَدِي: وهو حسنُ الحديثِ، وأرجو أنه لا بأسَ به ... وهو خيرٌ من أسامةَ بنِ زيدٍ بنِ أسلمٍ بكثير[224].

وقالَ الذهبي: صدوقٌ، قويُّ الحديثِ، أكثرَ مسلمٌ إخراجَ حديثِ ابنِ وهبٍ عنهُ ولكنَّ أكثرَها شواهدٌ ومتابعاتٌ، والظاهرُ أنَّهُ ثقةٌ عندَ مُسْلم، قالَ النَّسائيُّ وغيرهُ: ليسَ بالقويِّ[225]. وقال: واخْتَلفَ قولُ يحيى بنِ سعيدٍ القطَّان.

وقَدْ يَرْتَقِي حديثُهُ إلى رتبةِ الحسنِ، استشهدَ بهِ البخاري، وأخرجَ لهُ مسلمٌ في المتابعات[226]. وقال ابنُ حجرٍ: صدوقٌ يَهِم[227].

وخلاصةُ القولِ فيه أنَّهُ صدوقٌ، صحيحُ الكتابِ، يُخطئُ إذا حدَّث منْ حفظِهِ.

وأما **محمدُ بنُ أبي حُمَيْدٍ**، فقالَ البخاري[228]، وأبو حاتمٍ[229]، وأحمدُ، والسَّاجي[230]: مُنْكر الحديث، وزاد البخاري: ضعيفٌ، ذاهبُ الحديثِ، لا أروي عنهُ شيئًا[231]، وزاد أبو حاتم: ضعيفُ الحديثِ، وزاد أحمدُ: ضعيفُ الحديثِ[232]، أحاديثُهُ أحاديثُ مناكير[233]. وقال مَرَّةً: ليسَ هو بقويٍّ في الحديث[234].

وقال ابنُ معين: ضعيف[235]. ليسَ حديثُهُ بشيء[236]. ليسَ بثقةٍ[237]. ولا يكتبُ حديثُهُ[238].

وقال أبو زرعة: ضعيفُ الحديث[239].

وقال الجُوزجاني: واهي الحديث، ضَعيف[240].

وقال النَّسائي: ليسَ بثقة[241].

وقال ابنُ حبان في ترجمةِ حمَّاد: روى عنهُ الناس، كانَ كثيرَ الخطأ، فاحشَ الوهمِ، يروي المناكيرَ عن المشاهير حتى يسبق إلى القلبِ أنهُ المتعمدُ لها، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِهِ[242].

وقالَ في ترجمةِ محمَّد: كان شيخًا مَغَفَّلاً، يَقلب الإسناد ولا يَفْهم، ويَلْزق بهِ المتن ولا يَعْلم، فَلَمَّا كَثُرَ ذلك في أخبارِهِ بَطَلَ الاحتجاج بروايتِهِ[243].

وقالَ ابنُ عَدِي: ضَعْفُه يَبِين على ما يَرْويه[244]، وحَدِيثه مُتَقارب، وهُو مع ضَعْفه يُكْتَب حديثُهُ[245].

وذكرهُ يعقوبُ بنُ سفيان في بابِ منْ يرغب عن الرِّوايةِ عَنهم[246].

وضَعَّفَهُ الترمذي في أكثر من موضعٍ في سننه[247]. والبَزَّار[248]، وأبو داود، والدَّارَقُطْني، وذكرهُ ابنُ البَرْقي فيمنْ كانَ الغالب على رواياتِهِ الضَّعْف[249].

وقالَ أحمدُ بنُ صالحٍ المصري: محمَّد بنُ أبي حُمَيْد ثِقَةٌ لا شَكَّ فيهِ، حَسَنُ الحدِيث[250].

قلتُ: هذا حكمٌ لا يَستقيمُ ولا يَنسجمُ مع مجموعِ الأقوالِ الدَّالةِ على ضَعْفِهِ، وقد أطلقَ ابنُ حجرٍ القولِ بِضَعْفِهِ، وهُو كَما قال.

وهكذا نجدُ أنَّ أحدًا لم يوافق الشافعي على تقويتِهِ سوى ما جاءَ عن أحمد بنِ صالح. بخلافِ قولهِ في أسامةَ الليثي، فرَغم اختلافِ قولِ النقاد فيهِ، فقوّاه بعضهم، وضعفه آخرون، يبقى في دائرةِ لا بأسَ بهِ. واللهُ أعلم.

(7) ومن مصطلحاته: **من أهلِ الصدقِ في الحديث**

قالَهُ الشافعي في شيخِهِ، وراويةِ الموطإِ عن مالك، وصاحبِ أبي حنيفةَ، الإمامِ **محمد بن الحسن** بن فَرْقد، أبو عبد الله الشَّيباني[251]، المتوفى 189هـ.

وقالَ أيضًا: ما رأيتُ سَمينًا أخف رُوحًا من محمَّدِ بنِ الحسن، وما رأيتُ أفصح منهُ، كُنْتُ أظُّن إذا رأيتُهُ يقرأ القرآن كأنَّ القرآن نَزَلَ بِلُغَتِهِ[252].

وقال أيضًا: ما رأيتُ أعقلَ من محمَّدِ بنِ الحسن[253]

وقال: ما رأيتُ مُبْدِنًا قَطْ أذكى من محمَّد بنِ الحسن[254].

وقال: حملتُ عن محمَّد وِقْر بُخْتِيٍّ كتبًا[255].

ورُوِي عنهُ أنَّهُ قال: ما ناظرتُ أحدًا إلا تَغَيَّرَ وجهه ما خلا محمد بن الحسن، ولو لم يعرف لسانهم لحكمْنَا أنَّهم من الملائكةِ، محمَّدٌ في فقهِهِ والكِسَائي في نحوِهِ والأصَمْعي في شعره[256]. ولِذَا قالَ النَّووي: وكفَاكَ مَدْح الشافعي لهُ بعباراتٍ رشيقةٍ وكلماتٍ لطيفةٍ وروايته عنه[257].

وقال الذهبي: قد احتجَّ بمحمدٍ أبو عبد الله الشافعي[258].

قلتُ: انفردَ ابنُ المديني بقولهِ: صدوقٌ[259]، وأكثرهُم على تَضْعِيفه في الحديثِ، وإنْ لم يتركهُ بعضُهُم، مع ثنائِهِم عليهِ فطنةً وذكاءً وعقلاً. فقالَ كلٌّ منْ أبي داود والدَّارقطني: لا يَستحقُّ التَّرْك.

وضَعَّفهُ ابنُ مَعين، وقالَ: ليسَ بشيءٍ، لا يُكْتب حديثُهُ. وكذَّبهُ مَرَّةً.

وأحمدُ، ولمْ يَرْوِ عنهُ شَيئًا، وقالَ: كانَ أبو يوسف مُنْصِفًا في الحديثِ، وأمَّا محمَّد فكَانَ مُخَالِفًا لِلأَثَر، يَعني يُخَالف الأحاديثَ، ويَأخذ بعمومِ القرآن. وكانَ رحمهُ الله تَعالى آيةً في الذكاءِ، ذا عَقْلٍ تامٍّ، وسؤددٍ، وكثرةِ تلاوةٍ للقرآن.

والفَلَّاس، وقالَ: صاحب رَأي.

وأبو أمَيَّة الأحوص الغلابي.

وقال النَّسائي: حديثُهُ ضعيفٌ، يعني من قِبَلِ حفظِهِ[260].

وقال ابنُ حبَّان: وكان مُرجئًا داعيًا إليهِ[261]، وهو أوَّل منْ ردَّ على أهلِ المدينةِ ونَصَرَ صاحبَهُ يعنى النُّعمان، وكانَ عاقلاً، ليسَ في الحديثِ بشيءٍ، كانَ يَروي عن الثِّقاتِ ويَهِم فِيها، فَلَّما فَحُشَ ذلكَ منهُ استحقَّ تركه من أجلِ كثرةِ خطئهِ؛ لأنَّهُ كانَ داعيةً إلى مذهبِهِم[262].

وقالَ ابنُ عَدِي: ومحمَّد لَيس هُو منْ أهلِ الحديثِ ... وقَد استَغْنى أهلُ الحديثِ عمَّا يرويه[263].

وقالَ الذَّهبي: أحدُ الفُقَهاءِ، ليَّنَهُ النَّسائي وغيرُهُ منْ قِبَلِ حفظِهِ، يَروي عنْ مالكِ بن أنسٍ وغيرِهِ، وكانَ منْ بُحورِ العلمِ والفقهِ قَويًّا في مالك[264].

المطلب السادس: مراتب التعديل عند الإمام الشافعي:

وبعدمَا عرضتُ لمن أثنى عليهم الشافعي من الأئِمةِ بصيغة أفعل وما يشبهها، وهي أعلى درجاتِ التَّوثيقِ، ويَلحقُ بِها قَولهُ: لا أعرِفُ لهُ نَظيرًا، لِتَكون في دَرجةِ منْ تَقَدَّم، وهي كَذَلِك: انتقلتُ إلى تكرار صيغة التوثيق في الراوي، لتكون المرتبة الثانية من مراتب التوثيق عنده.

يتبعها منْ وثَّقهُ بصِفةٍ واحدَةٍ تدلُّ على الضَّبط، فإذا ما أخْرجنَا أوَّل منْ ذَكرنَاه، وهُو الصَّحابي خُزَيْمَة، فَيُمكن القَول: إنَّ هذِه الصِّفةِ (ثِقَةٌ) هِي في المرتَبةِ الثَّالثة عندَ الشَّافعي.

يتبعها ألفاظ الثناء والمدح، سواء المراد بها عدالة الراوي أو ضبطه، وكذا الرضا عن روايته، وقوله فيه: لا بأس به، أو من أهل الصدق في الحديث، وهي صيغ متنوعة قريبة من الضبط، تمثّل المرتبة الرابعة عنده رحمه الله تعالى.

ويمكن توضيح مراتب الشافعي، وألفاظه التي قالها في الرواة في الجدول الآتي:

المرتبة	وصف المرتبة	المصطلحات	الرواة
الأولى	التوثيق بصيغة أفعل التفضيل	ما خلفْتُ أحدًا أتقى ولا أورعُ ولا أفقهُ ولا أعلمُ	أحمد بن حنبل
		ما رأيت أعقل منه	سليمان بن داود الهاشمي
		إنّه أحفظ أصحابي	الربيع بن سليمان
		ما أخرجت مصر مثله	أشهب بن عبد العزيز
		ليس أحد من أصحابي أعلم منه	يوسف بن يحيى البويطي
		لم يبلغ أحد مبلغه في العلم لحفظه وإتقانه وصيانته	مالك بن أنس
		ما رأيتُ أحدًا فيهِ من آلةِ العالمِ ما في سفيان	سفيان بن عيينة
		الليثُ بنُ سعد أتْبَع للأثرِ من مالكِ بنِ أنس	الليث بن سعد
		ما فاتني أحدٌ فأسفتُ عليهِ ما أسفتُ على ابنِ أبي ذئب	محمدِ بنِ أبي ذئب

		ليسَ من التَّابعينَ أحدٌ أكثر اتِّباعًا للحديثِ من عطاء	عطاء بن أبي رباح
		أفقَهُهُمْ وأعلَمُهُمْ في زَمانِهِ وأعلَمُهُمْ بِالحَدِيثِ	ابن شهاب الزهري
		ما رأيتُ أحدًا أشبهَ فقهُهُ بحديثِهِ منه	عبدِ الرَّحمن بنِ عمرو الأوزاعي
		لولاه ما عُرِفَ الحديث بالعراقِ	شعبة بن الحجاج
		ما رأيت صاحب بلغم أحفظ منه	عبد الله بن الزُّبير الحُمَيدي
		ما رأيتُ أصدقَ لهجةً منه	عبدِ الملكِ الأصْمَعي
		لا أعرف له نظيرًا في هذا الشأن	عبد الرحمن بن مهدي
		منْ أرادَ أنْ يَتَبحرَّ في المغازي فهو عِيالٌ على محمدِ بن إسحاق	محمد بن إسحاق بن يسار
الثانية	تكرار صيغة التوثيق لفظًا ومعنًى	ثقة حافظ	داود بن قيس الفَرَّاء.
		رفع به في الثقة والأمانة والإتقان لما روى	أفلح بنِ حُمَيْدِ الأنْصَاري
		وصفه بالثقة والأمانة، وأنّ مثله يؤخذ عنه العلم	عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزْدِي
		غاية في الثقة والفضل في الدين والورع	محمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ
الثالثة	التوثيق بصفة مفردة ثقة أو حافظ	ثقة	خزيمة بن ثابت
			نافع، مولى ابن عمر
			سعيد بن جبير
			عبد الله بن علي بن السائب
			داود بن شابور
			محمد بن عبد الرحمن
			جعفر بن محمد بن علي
			زياد، مولى بني مخزوم

			عبدُ الوهاب الثقفي
			محمد بن علي بن شَافِع
			إبراهيمُ بنُ أبي يحيى
			عمرو بن الهيثم الزُّبَيديُّ
			سفيان الثوري
			إسماعيل بن عُلَيَّةَ
			محمد بن علي بن الحسين
			يحيى بنُ حسَّان البَكْرِي
		حافظ	عائشة
			أم سلمة
			عمرة بنت عبد الرحمن
			منصور بن المعتمر
الرابعة	التوثيق بصيغة قريبة من الضبط	كان فاضلاً، من الأبدال	يحيى بنُ سُلَيْمٍ الطائفي
		رضي روايته	معن بن عيسى بن يحيى
		أثنى عليه	مَعْمَرِ بنِ رَاشِد
			عبدِ الله بنِ نافعٍ المَخْزُومي
		لا بأس به	أسامة بن زيد الليثي
			محمد بن أبي حميد
		من أهل الصدق في الحديث	محمد بن الحسن الشيباني

نتائج البحث:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فبعد هذا التطواف في مصطلحات الشافعي في توثيق الرواة، أخرج بالنتائج الآتية:

1- يتبين لنا أن الشافعي من المقَدّمين على كثير من النَّقاد في مجال علم الجرح والتعديل، ومن أئمتهم في القرن الثاني، وممن يعتمد قوله، وهو محل ثقة وتقدير العلماء والمحدثين.

2- أن أحكامه يغلب عليها التوسط والاعتدال.

3- أنّه أول من بين مفهوم التعديل والتجريح.

4- لا يذكر سبب التعديل، وهو ممن يقبل التعديل من غير ذكر سببه، لكثرة أسبابه.

5- وثق بعض من فيه بدعة، وهو يقبل رواية أهل البدع وإن كان فاسقًا ببدعته، لأنه متأول في فسقه كما في إبراهيم بن أبي يحيى.

6- كثير ممن أثنى عليهم هم من شيوخه وأقرانه وتلاميذه، وأن ما قاله فيهم إنما هو بعدما عرفهم وخبر أحوالهم، ووثق أيضًا ممن هو متقدم عن شيوخه.

7- نجده يقرن بين المتماثلين في الدرجة من الرواة في عبارة واحدة، كما في مالك وابن عيينة، وفي الليث وابن أبي ذئب، وفي داود بن قيس وأفلح بن حميد، وفي أسامة الليثي ومحمد بن أبي حميد.

8- يطلق التوثيق في الراوي غالبًا زمانًا ومكانًا، ويحدده في بلد أحيانًا، كشعبة في العراق، أو في واحد من العلم، كابن إسحاق في المغازي، وأثنى على أئمة من بلدان شتى.

9- وافقه النقاد في نص عبارته في الراوي حينًا، وفيما يشابهها أحيانًا.

10- أثنى على أكثرهم ويقصد في الحديث وروايته، وأحيانًا يريد الثناء عليهم في الفقه والرأي، كما في أشهب بن عبد العزيز وأبي يعقوب البويطي.

11- اعتمد الذهبي وابن حجر توثيقه في محمد بن علي بن شافع القرشي. والذهبي في عمرو بن الهيثم، وجعفر الصادق. وابن حجر في زياد مولى بني مخزوم. وابن عدي في ابن أبي يحيى.

ندعو الله أن يفيد مما كتبت، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش:

---

(1) الأم (444/6). وانظر: السنن الصغير – للبيهقي (55/3 رقم 2485).

(2) الأم (533/8).

(3) تقريب التهذيب (ص490 رقم 7086).

(4) معرفة السنن والآثار: للبيهقي (112/11).

(5) تقريب التهذيب (ص174 رقم 2278).

(6) الأم (444/6). والمسند (ص276).

ونقله البيهقي في السنن الصغير (55/3)، والكبرى (196/7)، ومعرفة السنن والآثار (162/10).

(7) ذكر المزي ستة من شيوخه، وأربعة من تلاميذه. تهذيب الكمال (322/15).

(8) (34/5 رقم 3715).

(9) الكاشف (111/2 رقم 2896).

(10) تقريب التهذيب (ص256 رقم 3485).

(11) الكامل (460/2).

(12) آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم (ص223)، وعزا ابنُ حجر قولَ الشافعي في تهذيب التهذيب (169/3) لكتاب معرفة السنن والآثار: للبيهقي، ولم أجده فيه.

(13) الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (415/3) وتاريخ أسماء الثقات: لابن شاهين (ص122 رقم 331).

(14) الجرح والتعديل (415/3).

(15) إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (252/4).

(16) تهذيب الكمال: للمزي (400/8).

(17) إكمال تهذيب الكمال (252/4).

(18) الكاشف (289/1 رقم 1454)، والمقتنى في سرد الكنى (289/1).

(19) تقريب التهذيب (ص138 رقم 1788).

(20) (279/6 رقم 7729).

(21) (ص147 رقم 1157).

(22) الأم (114/6).

(23) الجرح والتعديل (318/7).

(24) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص102 رقم 110).

(25) المعرفة والتاريخ (365/3).

(26) سنن الترمذي (2311، 3555)

(27) تهذيب التهذيب (259/9).

(28) (365/7 رقم 10466).

(29) انظر: تاريخ الدوري (526/2)، وتاريخ الدارمي (ص201 رقم 737)، ومن كلام أبي زكريا (ص83 رقم 250)، والجرح والتعديل (318/7)، وتاريخ أسماء الثقات: لابن شاهين (ص278 رقم 1141).

(30) تهذيب الكمال (615/25)

(31) الجرح والتعديل (318/7).

(32) تهذيب الكمال (615/25).

(33) تهذيب سنن أبي داود: لابن القيم (387/5).

(34) تقريب التهذيب (ص427 رقم 6077).

(35) الجرح والتعديل (487/2). ونقل الذهبي توثيق الشافعي في تذهيب التهذيب (150/2)، وتذكرة الحفاظ (166/1).

(36) تاريخ الدارمي (ص84 رقم 207).

(37) تاريخ الدوري (87/2).

(38) الجرح والتعديل (487/2).

(39) إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (228/3).

(40) الجرح والتعديل (487/2).

(41) الكامل (134/2).

(42) إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (228/3).

(43) سير أعلام النبلاء (256/6).

(44) تهذيب الكمال (77/5).

(45) تاريخ الثقات (ص98 رقم 216).

(46) الثقات (131/6 رقم 7039). وقال في مشاهير علماء الأمصار (ص127 رقم 997): من سادات أهل البيت، وعباد أتباع التابعين، وعلماء أهل المدينة.

(47) منهاج السنة النبوية: لابن تيمية (245/2).

(48) سير أعلام النبلاء (257/6).

(49) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (229/3)، وعزاه للطبقات الكبير، وعنه ابن حجر في تهذيب التهذيب (94/2). ولم أجده في الطبقات الكبير – لابن سعد.

(50) تهذيب التهذيب (94/2).

(51) تقريب التهذيب (ص80 رقم 950).

(52) رجال الكشي (ص208).

(53) الأم (533/3)، والمسند (ص371).

(54) (95/2 رقم 2972).

(55) الجرح والتعديل (549/3).

(56) (259/4 رقم 2810).

(57) (541/3 رقم 3274).

(58) ترجمه الحسيني في كتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة في موضعين (525/1 رقم 2048)، و(533/1 رقم 2085).

(59) (588/1 رقم 350).

(60) تهذيب الكمال (465/9).

(61) (259/4 رقم 2810).

(62) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (676/2).

(63) (ص159 رقم 2067)، وله ترجمة مطولة في تاريخ مدينة دمشق (235/19).

(64) الأم (583/2). وانظر: المسند: له (ص321)، ومعرفة السنن والآثار: للبيهقي (261/12، 291/14)، والسنن الكبرى: له (170/10).

(65) تاريخ الدارمي (ص54 رقم 62، وص55 رقم 66)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (120/2 رقم 742). والجرح والتعديل (71/6).

(66) تاريخ الدوري (387/2). والجرح والتعديل (71/6).

(67) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية عبد الله (120/2 رقم 742).

(68) العلل (148/1 رقم 724)، والجرح والتعديل (71/6).

(69) العلل (385/1 رقم 2467).

(70) المعرفة والتاريخ: ليعقوب بن سفيان (364/1). وانظر: هدي الساري: لابن حجر (ص422).

(71) تاريخ الثقات (ص314 رقم 1047).

(72) الطبقات الكبير (290/9).

(73) هدي الساري (ص422).

(74) (132/7 رقم 9330).

(75) (ص160 رقم 1269).

(76) المغني في الضعفاء (23/2 رقم 3894).

(77) الكاشف (221/2 رقم 1050).

(78) شرح التبصرة والتذكرة (336/2). وانظر: فتح المغيث: للسخاوي (284/3).

(79) تقريب التهذيب (ص309 رقم 4261).

(80) سؤالات الآجري أبا داود (125/2 رقم 1323). وانظر: الضعفاء الكبير: للعقيلي (75/3 رقم 1040).

(81) ميزان الاعتدال (681/2 رقم 5321).

(82) المختلطين (ص78 رقم 32).

(83) انظر: تهذيب التهذيب: لابن حجر (393/6).

(84) الأم (444/6). والمسند (ص276).

ونقله البيهقي في السنن الصغير (55/3)، والكبرى (196/7)، ومعرفة السنن والآثار (162/10).

(85) الأم (245/6).

(86) (80/3 رقم 5140).

(87) (ص432 رقم 6156).

(88) آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم (ص223).

(89) الكامل (219/1). وانظر: مناقب الشافعي: للبيهقي (533/1)، وتهذيب الكمال: للمزي (188/2).

(90) اختلاف الحديث (ص178). وقاله أيضًا في الأم (538/3).

(91) الأم (551/3).

(92) معرفة السنن والآثار: للبيهقي (333/9). وهو في الأم دون قوله ابن أبي يحيى (210/3).

(93) الكامل (220/1).

(94) فقد تعرض لهذا الموضوع الدكتور عبد الرزاق أبو البصل في رسالته الماجستير بجامعة أم القرى 1410هـ، وكانت بعنوان "الرواية على الإبهام والتعديل عليه عند الإمام الشافعي".

(95) مناقب الشافعي: للبيهقي (533/1). وانظر: تاريخ الإسلام: للذهبي (66/12).

(96) تقدم التعريف بالقدرية (ص7). وانظر لمزيد التعريف بالمعتزلة القدرية الجهمية. مقالات الإسلاميين: لأبي الحسن الأشعري (298/1)، والفرق بين الفرق: للبغدادي (ص114)، والملل والنحل: للشهرستاني (56/1).

[97] انظر: تهذيب الكمال: للمزي (184/2)، وتهذيب التهذيب: لابن حجر (144/1)، وذكر أخبار أصبهان: لأبي نعيم (171/1)، وميزان الاعتدال: للذهبي (57/1 رقم 189)، وسير أعلام النبلاء: له (450/8)، وتقريب التهذيب: لابن حجر (ص33 رقم 241).

[98] الكامل (182/6).

[99] تهذيب الكمال (186/2).

[100] جامع التحصيل (ص94)

[101] (92/2).

[102] البيهقي في السنن الكبرى (250/1).

[103] فتح المغيث: للسخاوي (273/3).

[104] (107/1).

[105] تاريخ مدينة السلام (105/14).

[106] (ص385). ونقلها البيهقي في معرفة السنن والآثار (136/2).

ومسند الشافعي معروف متداول بين أهل الحديث والفقه، وهو كتاب لم يؤلفه الإمام الشافعي رحمه الله، وإنما التُقِط من كتاب الأم وغيره من رواية أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم المتوفى (346هـ)، عن الربيع بن سليمان المرادي، عن الشافعي. فهو ينسب إلى الشافعي باعتبار أنه مجموع من رواياته، إلا أنه لم يستوعب جميع روايات الشافعي في كتبه.

[107] تذهيب تهذيب الكمال (216/7).

[108] الجرح والتعديل (268/6).

[109] تاريخ مدينة السلام: للخطيب (105/14).

[110] تاريخ الدوري (455/2). وعن ابن أبي خيثمة في الجرح والتعديل (268/6).

[111] سؤالات ابن محرز (ص81 ترجمة 58).

[112] تاريخ مدينة السلام (105/14).

[113] نفسه (105/14).

[114] قاله ابن حجر في تهذيب التهذيب (96/8).

[115] (484/8 رقم 14565).

[116] الجرح والتعديل (268/6).

[117] نفسه .

[118] تقريب التهذيب (ص364 رقم 5130)

[119] الكاشف (345/2 رقم 4309).

[120] الأم (403/5).

[121] تقريب التهذيب (ص184 رقم 2445).

[122] انظر: تقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص59)، وتهذيب الكمال: للمزي (164/11).

[123] (420/6). وجاء التصريح بأنَّه ابن علية دون شك في الأم (131/6).

[124] (ص274).

[125] (135/10).

[126] (181/7).

[127] الأم (348/2).

(128) نفسه (451/2). وانظر: معرفة السنن والآثار: للبيهقي (156/4، 31/5).

(129) الأم (35/2).

(130) الخلافيات (146/2 رقم 416).

(131) البحر المحيط في أصول الفقه: للزركشي (293/4).

(132) انظر ترجمته الموسعة في تاريخ مدينة السلام: للخطيب (205/7)، وتهذيب الكمال: للمزي (23/3)، وتاريخ الإسلام: للذهبي (98/13).

(133) تقريب التهذيب (ص44 رقم 416).

(134) الأم (97/5).

(135) تقريب التهذيب (ص430 رقم 6151).

(136) مسند الشافعي (ص81).

(137) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه: للزركشي (292/4).

(138) انظر: الأم (160/2، 183/3، 208، 242/4، 263/7، 150/9)

(139) انظر: نفسه (7/4).

(140) انظر: السابق (402/5).

(141) انظر: السابق (623/6).

(142) انظر: مسند الشافعي (ص344)، واختلاف الحديث (ص44).

(143) نقله النووي في تهذيب الأسماء واللغات (151/2)، والذهبي في تاريخ الإسلام (439/14).

(144) تقريب التهذيب (ص519 رقم 7529).

(145) تهذيب الأسماء واللغات (151/2).

(146) وانظر توثيق الأئمة له: أحمد والنسائي وابن يونس والعجلي والبزار ومُطَيَّن وأبو حاتم وابن حبان في تهذيب الكمال: للمزي (366/31)، وتهذيب التهذيب: لابن حجر (174/11).

(147) اختلاف الحديث (ص142).

(148) نفسه (ص163).

(149) تقريب التهذيب (ص667 رقم 8633).

(150) مناقب الشافعي: للبيهقي (525/1).

(151) تقريب التهذيب (ص479 رقم 6908).

(152) ميزان الاعتدال: للذهبي (384/4 رقم 9538)، وسير أعلام النبلاء: له (307/9)، وتهذيب التهذيب: لابن حجر (197/11).

(153) روى الخطيب البغدادي في كتابه شرف أصحاب الحديث (ص99 رقم 95) بسنده الصحيح عن صالح بن محمد الرازي، وسأله رجل، فقال: إذا لم يكن أصحاب الحديث هم الأبدال، فلا أدري من الأبدال.

(154) ميزان الاعتدال (384/4 رقم 9853).

(155) تاريخ عثمان الدارمي (ص226 رقم 859)، وتاريخ الدوري (648/2)، والجرح والتعديل (156/9).

(156) الطبقات الكبير (61/8).

(157) تاريخ الثقات (ص 473 رقم 1809).

(158) الكامل (219/7).

(159) الثقات (615/7 رقم 11732).

[160] تاريخ أسماء الثقات (ص 354 رقم 1528).
[161] الكاشف (257/2 رقم 6284).
[162] مجمع الزوائد (645/3)
[163] مصباح الزجاجة (398/1 رقم 426).
[164] نصب الراية (203/4)
[165] المعرفة والتاريخ (156/3).
[166] الكامل (219/7).
[167] بيان الوهم والإيهام (355/2، 576/3، 210/5).
[168] إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (323/12).
[169] تقريب التهذيب (ص521 رقم 7562).
[170] انظر: تهذيب الكمال: للمزي (31/ 368).
[171] الضعفاء والمتروكين (ص 251 رقم 664).
[172] انظر: لسان الميزان: للذهبي (240/7). طبعة الأعلمي.
[173] انظر: تهذيب الكمال: للمزي (31/ 368).
[174] الجرح والتعديل (156/9).
[175] الأحاديث المختارة: للضياء المقدسي (55/10).
[176] سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 236 رقم 238).
[177] العلل ومعرفة الرجال (32/2 رقم 237).
[178] انظر: الضعفاء الكبير: للعقيلي (406/4 رقم 2030).
[179] العلل الكبير: للترمذي (981/2)، وانظر: (516/1).
[180] انظر: تهذيب التهذيب (197/11)، ولم أجده في المطبوع من التاريخ الكبير في ترجمة عبد الرحمن بن نافع أو غيره.
[181] انظر: فتح الباري: لابن حجر (93/4).
[182] انظر: المصدر نفسه.
[183] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (385/1).
[184] إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (323/12).
[185] العلل: للدارقطني (34/13).
[186] السنن الكبرى (256/9)، ومعرفة السنن والآثار (463/13).
[187] نيل الأوطار (2/7).
[188] (406/4 رقم 2030).
[189] فتح الباري (418/4).
[190] الإرشاد (227/1).
[191] تقريب التهذيب (ص473 رقم 6820).
[192] الإرشاد (197/1).
[193] تقريب التهذيب (ص473 رقم 6809).
[194] سير أعلام النبلاء (6/7).
[195] ميزان الاعتدال (154/4 رقم 8682).

(196) الإرشاد (316/1).
(197) نفسه (227/1).
(198) تقريب التهذيب (ص268 رقم 3659).
(199) مناقب الشافعي: للبيهقي (547/1)، ومسألة الاحتجاج بالشافعي: للخطيب (ص106).
(200) التاريخ الكبير: للبخاري (22/2).
(201) التعديل والتجريح (383/1).
(202) الجرح والتعديل (285/2).
(203) نفسه (284/2).
(204) السابق (284/2).
(205) الكامل: لابن عدي (394/1).
(206) الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (284/2).
(207) العلل ومعرفة الرجال (245/1 رقم 1391).
(208) تاريخ الدوري (22/2)، والجرح والتعديل (284/2)، والمتفق والمفترق: للخطيب (156/1).
(209) الكامل: لابن عدي (394/1). وانظر: تاريخ أسماء الثقات: لابن شاهين (ص66 رقم 74).
(210) تهذيب الكمال (347/2).
(211) تاريخ الدارمي (ص66 رقم 118).
(212) سؤالات ابن الجنيد (ص112 رقم 585).
(213) تاريخ الثقات (ص60 رقم 59).
(214) المعرفة والتاريخ (150/3، 237).
(215) (74/6 رقم 6786).
(216) الجرح والتعديل (284/2).
(217) الطبقات الكبير (551/7).
(218) الكامل: لابن عدي (394/1).
(219) نفسه (394/1).
(220) (ص54 رقم 51).
(221) إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (58/2).
(222) نفسه (58/2).
(223) السابق (58/2). ولم أجده في سؤالات الآجري أبا داود.
(224) الكامل (394/1).
(225) من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث (ص93 رقم 26).
(226) سير أعلام النبلاء (342/6).
(227) تقريب التهذيب (ص38 رقم 317).
(228) التاريخ الكبير (70/1، 28/3)، والتاريخ الأوسط (135/2)، والضعفاء الصغير (ص103 رقم 315).
(229) الجرح والتعديل (135/3).
(230) تهذيب التهذيب: لابن حجر (112/9).
(231) علل الترمذي الكبير (662/2).

(232) الجرح والتعديل (234/7).

(233) العلل ومعرفة الرجال (415/1 رقم 2719)، والجرح والتعديل (233/7).

(234) العلل ومعرفة الرجال (32/2 رقم 239).

(235) الجرح والتعديل (135/3).

(236) الجرح والتعديل (234/7)، وانظر: تاريخ الدوري (512/2)، وسؤالات ابن الجنيد (ص161 رقم 881)، وسؤالات ابن محرز (68/1 رقم 136).

(237) من كلام أبي زكريا في الرجال، رواية ابن طهمان الدقاق (ص119 رقم 395).

(238) الكامل: لابن عدي (240/2).

(239) الجرح والتعديل (234/7).

(240) أحوال الرجال (ص221 رقم 220).

(241) الضعفاء والمتروكين (ص83 رقم 137).

(242) المجروحين (253/1).

(243) نفسه (271/2).

(244) الكامل (240/2). في ترجمة حماد.

(245) نفسه (197/6). في ترجمة محمد.

(246) المعرفة والتاريخ (145/3).

(247) نظر: سنن الترمذي، الأرقام (489، 2151، 3561، 3585).

(248) انظر: مسند البزار (414/1، 20/4، 167/5، 355/12، 282/15).

(249) تهذيب التهذيب: لابن حجر (112/9).

(250) تاريخ أسماء الثقات: لابن شاهين (ص291 رقم 1206).

(251) الأم (461/4).

(252) تاريخ مدينة السلام: للخطيب (565/2)، وتهذيب الأسماء واللغات: للنووي (80/1).

(253) تاريخ مدينة السلام (565/2)، وتهذيب الأسماء واللغات (80/1).

(254) تاريخ مدينة السلام (565/2)، وتهذيب الأسماء واللغات (80/1)، والتدوين في أخبار قزوين (252/1).

(255) لسان الميزان (61/7 رقم 6641). والبُخْتِي: هو الذَّكَرُ من الجِمَال الخراسانية.

(256) الأنساب: للسمعاني (484/3).

(257) تهذيب الأسماء واللغات (80/1).

(258) تاريخ الإسلام (361/12).

(259) تاريخ مدينة السلام (572/2).

(260) انظر الأقوال في: الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (227/7)، والضعفاء الكبير: للعقيلي (55/4 رقم 1606)، وتاريخ مدينة السلام: للخطيب (572/2)، وتاريخ الإسلام: للذهبي (361/12).

(261) المرجئة يقولون: الإيمان قول بلا عمل، قاله وكيع بن الجراح، كما في الإيمان: للعدني (ص96 رقم 29)، والإبانة: لابن بطة (804/2 رقم 1091، 903/2 رقم 1264)، وسفيان بن عيينة والفضيل بن عياض، كما في السنة: لعبد الله بن الإمام أحمد (345/1 رقم 735، 347/1 رقم 741، 376/1 رقم 818).

فليس الصلاة عندهم، ولا الزكاة، ولا شيء من الفرائض من الإيمان، والناس يتفاضلون بالأعمال، ولا يتفاضلون بالإيمان. كما في السنة للخلال (585/3 رقم 1023، 1024، 1025).

فهم أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله، مصرًّا بقلبه على ترك الفرائض، وسموا ترك الفرائض ذنب بمنزلة ارتكاب المحرمات.

ونقل ابن رجب الحنبلي في كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري (21/1) عن إسحاق بن راهويه، قوله: غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن من ترك الصلوات المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض من غير جحود لها، إنا لا نكفره، يرجأ أمره إلى الله بعد، إذ هو مُقِر، فهؤلاء الذين لا شك فيهم. يعني في أنهم مرجئة.

وانظر لمزيد تعريف بالمرجئة ونشأتها وفرقها وآرائهم في مسائل الإيمان ومناقشتها إلى غير ذلك مما يتعلق بهم. كتاب آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام عرض ونقد. للدكتور عبد الله بن محمد السند.

(262) المجروحين (276/2).

(263) الكامل (174/6).

(264) ميزان الاعتدال (513/3 رقم 7374).